



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

عامر عيسى الجواهري*: أهمية تنفيذ خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022 في العراق

إن توقيت إطلاق خطة التنمية الوطنية (الخمسية) في العراق مهم جداً بالتزامن مع انتخابات مجلس نواب جديد نأمل أن يكون شعاره الأساسي التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة والعمل لتحقيق الازدهار للعراق وإشغاله لموقعه العربي والدولي المتميز والحفاظ على ثرواته والاستغلال الأمثل لها وتقليص ديونه واستبعاد اللجوء إليها إلا إذا كانت ذات طبيعة إنتاجية مباشرة وغير مباشرة تولد استرداد كلفها وتقادي تحميل الأجيال القادمة بمسؤولية تسديدها دون أن تكون مثمرة. لذا ينبغي أن يكون تبني خطة التنمية الوطنية أول خطوة لمجلس النواب الجديد. كما نوصي أن يتم تبني الخطة ضمن برنامج الحكومة القادمة على أن يقترن البرنامج بوضع خارطة طريق لتنفيذها وأن تباشر كافة المؤسسات المعنية بخطوات التنفيذ فوراً.

بالتأكيد هناك ضرورة للاقتصاد الوطني لإطلاق الخطة لكن الأهم المباشرة بالتنفيذ وبالتعشيق مع الاستراتيجيات القطاعية المقررة ومع اتخاذ إجراءات فعلية وفورية واضحة لتنويع الاقتصاد لكون التنويع يتطلب جهوداً كبيرة مثابرة وخطوات على كافة المديات وعابرة للخطط وتستغرق مراحل زمنية طويلة على المديات القصيرة والمتوسطة والطويلة. كما يتطلب التركيز على الخطوات التنفيذية المتوازية والمتداخلة مع كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية الأساسية والتركيز على توجهات تحسين الانتاجية وتنافسية الأفراد والمؤسسات ودعم تنمية وحماية المنتج الوطني والمستهلك وما يتطلبه من خدمات ساندة، وليس مقترحات وشعارات، والدعم الفعلي للقطاع الخاص والمساعدة في تفعيل دور مؤسساته من خلال تنفيذ استراتيجيات الطاقة والصناعة والقطاع الخاص لغاية 2030. كما يجب تأمين مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في كافة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

خطوات تنفيذ الخطة وفي فعاليات رصد وتقييم ومتابعة تنفيذها وتقويمها متى تطلب الأمر ذلك وفي ضمان تحققاتها لجميع اصحاب المصلحة.

من المبادرات المهمة خلال تنفيذ الخطة التوجه نحو منهجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كافة القطاعات الانتاجية والخدمية بما في ذلك البنى التحتية وفق خطوات مؤسسية ومنهجية وتشريعات واضحة، والمباشرة الفعلية لتحويل عدد من الشركات والمصانع العامة الى شركات مساهمة تدرج في سوق العراق للأوراق المالية. كذلك، التخطيط وإقرار والترويج لتنفيذ مشاريع جديدة بأسلوب الشراكة في عدد من القطاعات المختارة. تجدر الاشارة الى أنه يمكن العمل على تحويل شركات أو مصانع من القطاع العام الى شركات مساهمة في ضوء القوانين والتعليمات النافذة على أن تتوفر الارادة والقدرة والاصرار على إنجاحها مع توقيتات وكفاءة تنفيذ يلتزم بها وتحقق الجدوى والغرض منها وأن يتم اختيار الفريق المهني الحريص والمقتدر ولديه الاصرار على نجاح المهمة.

كما نوصي أن يتم تضمين برنامج الحكومة القادمة العمل على تشريع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتهيئة التنظيم المؤسسي ومنهجية العمل والقدرات البشرية بالمستوى المهني العالي لها واعتماد الشراكة سياقاً تنفيذياً مؤسسياً.

بالتأكيد إن النجاح بتنفيذ الخطة الخمسية يتحقق من خلال التنفيذ الناجح لكافة الخطط السنوية متمثلة بالموازنات التخطيطية السنوية التي تعتبر مكونات خطة التنمية الأساسية. كما أن الخطة الخمسية تعتبر جزءاً مكملًا لعدد من الخطط التنموية باتجاه تنفيذ استراتيجية العراق ورؤيته نحو سنة 2030 مما يتطلب الموائمة مع كافة الاستراتيجيات. ونتوقع أن تباشر الحكومة القادمة بوضع رؤية العراق لغاية سنة 2040.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

إن شدة التحديات أمام العراق تلزم كافة المعنيين والمختصين في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بالسير لتنفيذ الخطة بإجراءات وخطوات ممنهجة جادة وصارمة، حيث أن للجميع هدفا واحدا مشتركا وهو الازدهار الاقتصادي والخدمات الجيدة وضمان الحياة الكريمة للمواطنين ومستقبل الأجيال القادمة.

إن التحدي الحقيقي، بالقدرة على التنفيذ الفعلي المهني الدؤوب للخطة الخمسية والخطط السنوية لوضع العراق على المسار التنموي الصحيح، يكون بالاعتماد الصارم على منهجية سيادة القانون ومحاربة الفساد والبيروقراطية وتحقيق مبدأ الحوكمة الرشيدة واعتماد معايير صارمة لاختيار القيادات الكفوءة لوضعها في المكان المناسب المنتج فعلا. تلك شروط النجاح وليس تمنيات.

إن تنفيذ الخطة يتطلب المشاركة الجماعية لكافة المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات والمنظمات المهنية والثقافية والفنية والرياضية ومنظمات العمال والفلاحين والشباب والمرأة. ما يقلقنا أن تتحول خطة التنمية الوطنية الى وثيقة جميلة محفوظة في المكتبة. لذلك، لضمان تنفيذها نقترح تشكيل "جهاز تنفيذ خطة التنمية الوطنية" ضمن وزارة التخطيط مهمته متابعة تنفيذ الخطة الخمسية وخططها السنوية نحو العراق 2030، وفيما بعد العراق 2040. تشمل أولويات الجهاز المقترح وضع آلية التنفيذ واتخاذ الاجراءات التي يتطلبها أفضل مستويات التحقيقات. كما تشكل المشاركة المجتمعية، مؤسسات وأفراد، ضرورة قصوى باعتبارهم أصحاب المصلحة وتعتبر من مصالح الجيل الحاضر وأولادهم وأحفادهم أن يتم تحقيق الازدهار الاقتصادي. لتحقيق ذلك يتطلب حملات ومشاركة فاعلة واسعة مؤسساتية وجماعية وأكاديمية وإعلامية وفنية وأدبية للتثقيف والتوعية بالجهد الوطني لتحسين الواقع المنظور والإشارة الى وتسويق ما يبدأ يتمخض عنه من نتائج وللاطمئنان على المنظور المستقبلي لتنفيذها.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

من خطوات الموائمة والتنسيق بين الخطة والاستراتيجيات أن يكون هناك فريق مكلف بكل استراتيجية يتخذ الاجراءات المطلوبة منه في ضوء متطلبات تنفيذ كل استراتيجية وأن يشارك ممثلا عن كل فريق في اجتماعات وملتقيات الجهاز المقترح.

من مهام الجهاز المقترح إجراء عمليات الرصد والمتابعة والتقييم الدوري لفعاليات تنفيذ الخطة ومدى ملامسة نتائجها الأهداف المرجوة على كافة المديات واقتراح التقويم والتعديلات الضرورية عليها في ضوء المتطلبات والمتغيرات المستقبلية. والمقترح أن تضم هيئة ادارة الجهاز ممثلين من مؤسسات القطاع العام والخاص والمنظمات المهنية والمجتمع المدني المعنية. كما يجب ان يتصف الجهاز بالمهنية وضمان تحقيق النتائج الايجابية والمردودات الحتمية على تعزيز الاقتصاد وأن يكون عابرا للحكومات والدورات النيابية لكون عمل الجهاز يتصف بالمسؤولية التاريخية. من أساليب عمل الجهاز تنظيم الملتقيات والورش والمؤتمرات القطاعية الدورية وملتقى نصف سنوي والتعاون مع الاعلام كوسيلة للمتابعة والترويج وتأتي ضمن المساهمة الشاملة من قبل جميع المؤسسات والمنظمات والأفراد بالهدف المشترك ازدهار العراق.

2018/5/26

(*) استشاري في التنمية الصناعية والاستثمار، عضو منتدى بغداد الاقتصادي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 29 آيار

2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>